المحور الخامس: السياسة النقدية Monetary Policy

المحاضرة الأولى: المفهوم-الأهداف-الاتجاهات Definition ,Objectives and Directions

01-تعريف السياسة النقدية:

- مجموع الوسائل التي تطبقها السلطة المهيمنة على شؤون النقد والائتمان (البنك المركزي) وذلك بإحداث التغييرات على كمية النقود أو كمية النقود ووسائل الدفع، وهو ما يعرف بالمعروض النقدي بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، مستهدفة تحقيق النمو والعمل على حماية قيمة النقود من التعرض للتقلبات الواسعة التي تعكس آثارها على مستويات الأسعار وعلى مستوى معيشة السكان، وسبيلها في ذلك إدارة حركة التوسع والانكماش في المعروض النقدي، بحيث لا تهبط معلات التوسع النقدي إلى مستوى يعوق النشاط الاقتصادي في البلاد ولا تزيد على مستوى تنشأ عنه ضغوط تضخمية؛
- مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد؛
- عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الاجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة العامة للاقتصاد؛
- مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني؛
- الاجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة وعلى شروط منح القروض؛
- مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية التي تهدف إلى التحكم في تطور كمية ونمو تكلفة النقد سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية في إدارة عرض النقود المتاولة في الاقتصاد الوطني، وكذا الائتمان وتنظيم السيولة لتحقيق أهدافها في إطار السياسة الاقتصادية المراد الوصول إليها.

02- أهداف السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية جزء من النظرية الاقتصادية المعاصرة، تهدف في الواقع إلى تحقيق جملة من الأهداف ونذكر منها على سبيل المثال:

- التدخل المباشر والفوري في تحديد العرض من النقود وكذا وسائل الائتمان من خلال التأثير في كمية النقود المتداولة عبر مجموعة إجراءات وأدوات؛
- التأثير في مستوى القوة الشرائية في الاتجاهين التضخمي والانكماشي، بمعنى تحقيق مستويات مقبولة من القوة الشرائية تمتاز بنوع من الاستقرارية لتحقيق رضا كل الأطراف الاجتماعية على مستوى الاقتصاد؛
- السعي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة أساسا في رفع معدلات الانتاج وتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار ضمانا لتحقيق عال من التشغيل في إطار الاقتصاد الوطني؛
- مراقبة وحصر كل الظواهر التضخمية في إطار الاقتصاد الوطني.

وتتكون السياسة النقدية من هيكلين:

- المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية والمتكونة من البنك المركزي والخزينة العمومية (الاشراف على الجهاز البنكي) ووزارة المالية؛
- التنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني، مثلا في الجزائر مجلس النقد والقرض الذي أسس سنة 1990 ويضم محافظ بنك الجزائر ووزير المالية وأمين الخزينة العمومية وممثلين عن البنوك التجارية وقطاعات النشاط الاقتصادي.

وللسياسة النقدية أهداف متعددة وتختلف درجة أهميتها من دولة إلى أخرى وفقا للنظام الاقتصادي المتبع ودرجة تقدم المجتمع، ويمكن التركيز على مجموعة من الأهداف التي تتمحور حولها اجراءات السياسة النقدية في البلدان النامية أهمها:

- تحقيق الاستقلال النقدي؛
- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- ضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية.

03- اتجاهات السياسة النقدية:

تخضع اتجاهات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف التي يلجأ لها البنك المركزي، باعتباره المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية بما يتلاءم مع السياسات الاقتصادية للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة، وتأخذ ثلاث أنواع من السياسة النقدية:

03-01- الاتجاه الانكماشي Deflationary trend : يهدف من خلاله البنك المركزي إلى التأثير على حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي ككل بصرف النظر عن توزيعه القطاعي لمحاربة التضخم؛

03-02- الاتجاه التوسعي Expansionary trend : يهدف من خلاله البنك المركزي إلى زيادة العرض النقدي من أجل زيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة ورفع حجم الاستثمار وتخفيض البطالة؛

03-03- الاتجاه الثالث والخاص بالدول النامية: يتعلق بالسياسة النقدية في الدول النامية، حيث تتمتع هذه الدول غالبا باقتصاديات زراعية موسمية تعتمد على محصول واحد، وعلى تصدير المواد الأولية إلى الخارج، في هذا الإطار تدور السياسة النقدية فيزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ثم يقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم وارتباط حجم وسائل الدفع مع التغيرات الموسمية، وقد تكون السياسة النقدية مرتبطة بسياسة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، وتكون قائمة على أساس تجميع علمي للمدخرات ومحاولة لتمويل الانتاج، حيث تحدد حجم النقود اتفاقا مع هذه الأهداف.